وحسب تقرير إسرائيلي في أوائل الثمانينات ناهز عدد المستوطنين ١٠٠ ألف -يضاف لهم بداهة الاستيطان الاستعماري في القدس- ٢٠٪ منهم في الجيش والشرطة و٢٥٪ مهنيون و٢٦٪ ياقات بيضاء و٢٦٪ قطاعات أخرى، وأن المتدينين منهم ٨٪ و٤٦٪ تقليديون و٤٦٪ علمانيين.

وعليه، لم يحافظ المجتمع الفلسطيني على نفسه كمجتمع زراعي تطغى عليه الحيازة الفلاحية والإنتاج البضائعي الصغير، مثلما لم يتحول لمجتمع صناعي تسوده علاقات الإنتاج الرأسمالية، إنما حجز تطوره وألحقت القطاعات الاقتصادية-الاجتماعية، ومناطقه، كتمفصلات بالمفرق مع السوق الإسرائيلية في إطار علاقة كولونيالية عنصرية تمارس البطش والنهب والإقصاء ضمن خطة منهاجية تتمنى "فلسطين بلا شعب" وتنظر للديمغرافيا كعقبة أمام المخطط الصهيوني.

وهذا بلا شك لم يهدد الوطن الفلسطيني فقط بل الوطنية الفلسطينية أيضاً، وكبح أواليات التحديث والحداثة، فلا ينطلق الاقتصاد ولا تنطلق الحداثة، وهذا أذكى المنظورات الجبرية والجذور العشائرية وشتى التقسيمات الجهوية والمناطقية والطائفية، بما زاد من أعباء الوطنية الفلسطينية الجامعة التي راحت تدافع عن نفسها كرابط جماعي للشعب موشحة بالتطلعات التحررية والاستقلالية يغذيها بداهة العملية النضالية وثقافة المقاومة.

فمن جهة، تحمل الهوية الوطنية قواسم مشتركة تتمرد على التشظية، ومن جهة فهي تشق طريقها باتجاه حداثي، "فالهوية حركة وحركية" أدونيس، سيما أن التيار النافذ في فصائل المقاومة خليط من "العلمانية واليسارية" ولربما أن ما كتبه الدكتور هشام شرابي عن العائلة العربية ينطبق بقدر كبير على العائلة الفلسطينية (إن الشكل السائد في بنية العائلة العربية هو العائلة الكبيرة أو الممتدة. قد تعيش في حي واحد أو عدة أحياء، مع استمرار الأنماط الأساسية للروابط العشائرية) ...و(العائلة في خصائصها الأساسية صورة مصغرة عن المجتمع.. سلطة وتسلسل وتبعية وقمع) ...و(الطفل يلجأ للخضوع من أجل الدفاع عن نفسه ضد الغضب والاستهزاء، لذا نجد الأنا الأعلى، دون الشعور بالمسؤولية وتبقى كياناً غامضاً) ...و(التعليم يقلل من أهمية الإقناع والمكافأة ويزيد من أهمية العقاب الجسدي والتلقين) ...و(التدريب على المسايرة يفضي للتهرب من المواجهة ومعالجة المشكلات من جذورها..) ...لقد (غلبت في مجتمعنا المعرفة الدفاعية والفكر الدفاعي على المعرفة النقدية والفكر النقدي)[٢٠٠]

---

٢٠٠ ) د. شرابي، هشام. مقدمات لدراسة المجتمع العربي (١٩٧٥) الأهلية للنشر، بيروت، ص٣٠، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٤، ٦٨.